

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

التقرير الوطني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عملاً بالإجراءات 5 و 20 و 21 من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة

تقرير مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

مقدمة

1 - يعرض هذا التقرير الخطوات التي اتخذتها المملكة المتحدة لتنفيذ التزاماتها وتعهداتها على صعيد جميع ركائز المعاهدة الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يثبت أن المملكة المتحدة دولة حائزة للأسلحة النووية تأخذ مسؤولياتها النووية على محمل الجد. ونحن نواصل السعي إلى نزع السلاح النووي، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات الدولي، وندادي بتبادل استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن نضغط بقوة من أجل تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونشير هذا الأمر مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

2 - ويتبع هذا التقرير الشكل الموحد للتقارير الذي اعتمده الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام 2013، بما يتفق مع الإجراء 21 من خطة العمل لعام 2010. وقد نشرت المملكة المتحدة مسودة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام 2019⁽¹⁾، أطلقت فيها عملية تشاور مبتكرة مع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمجتمع المدني، وشمل ذلك تنظيم ورشة عمل في ويلتون بارك في أيلول/سبتمبر 2019. وقد سعينا إلى تنفيذ ما ورد في التعقيبات حيثما أمكن، واستقدنا من التعليقات والاقتراحات البناءة العديدة التي تلقيناها خلال تلك العملية في وضع هذه النسخة النهائية.

(1) NPT/CONF.2020/PC.III/7.



3 - ولا تزال المملكة المتحدة تعترف بصحة الالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في المؤتمرين الاستعراضيين عامي 2000 و 2010. وقد سعينا، ولا نزال، إلى تنفيذ تلك الالتزامات، واتخذنا خطوات من شأنها تعزيز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي، استنادا إلى مبدأ تحقيق الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع. وأبرزنا أمثلة على ذلك في جميع أجزاء هذا التقرير.

4 - وتدعو المملكة المتحدة إلى زيادة الاهتمام بمسائل من قبيل الشؤون الجنسانية والتعليم تشمل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يعزز بعضها بعضا. وبذلت المملكة المتحدة جهودا لتعزيز تمثيل أكبر للمرأة على نطاق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مجال الصناعة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى صعيد الحكومات. ونحن نؤيد زيادة فهم الجمهور للقضايا النووية، بسبل منها الاستثمار في التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

خمسون عاما على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

5 - صادف عام 2020 ذكرى مرور خمسين عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. ولقد انضمت المملكة المتحدة، باعتبارها أحد الأطراف الثلاثة الودية للمعاهدة، إلى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نشر أرشيف لوثائق كانت تصنف سرية في السابق من المفاوضات الأصلية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

6 - وتعتقد المملكة المتحدة أن الاحتفال بنجاحات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر هام. وقد أصدر وزراء خارجية الدول الحائزة للأسلحة النووية بيانا في 10 آذار/مارس 2020 بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين، سلطوا فيه الضوء على "المساهمات التي لا حصر لها للمعاهدة في أمن وازدهار أمم وشعوب العالم"، وأكدوا مجددا التزامهم الثابت بالهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية⁽²⁾. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية والدعامة في السعي إلى نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

أولا - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح

7 - تتعهد المملكة المتحدة، بموجب المادة السادسة، بأن تجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي، وبالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتبر المملكة المتحدة نزع السلاح بمثابة عملية وكذلك إنجازاً نهائياً، يفضل تحقيقه من خلال نهج تدريجي، عن طريق التفاوض، خطوة خطوة ضمن الأطر الدولية القائمة، بما يتماشى مع البيئة الأمنية.

8 - وقد نجح الإطار الذي يستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأنه يعالج شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في حين يعيد التأكيد أنه يجب على الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي أن تعزز الاستقرار الدولي والسلام والأمن غير المنقوص للجميع. وقد سهل الإطار إحراز تقدم كبير نحو نزع السلاح النووي، وهو ما تفخر المملكة المتحدة بمساهمتها فيه. ونحن ملتزمون ببناء الثقة والاطمئنان بين

(2) www.gov.uk/government/news/joint-statement-on-the-fiftieth-anniversary-of-the-treaty-on-the-non-proliferation-of-nuclear-weapons

الدول، وبتخاذ خطوات ملموسة نحو عالم أكثر أمناً واستقراراً تشعر فيه البلدان الحائزة لأسلحة نووية بأنها قادرة على التخلي عنها.

9 - وتحقيقاً لهذه الغاية، استثمرنا خلال دورة الاستعراض الأخيرة في التحقق من نزع السلاح، ودافعنا عن الشفافية، ودفعنا بتدابير للحد من المخاطر. وسنستمر في القيام بذلك. وقد عملت المملكة المتحدة مع شركائنا الدوليين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للحد من خطر نشوب نزاع نووي وتعزيز الثقة والاطمئنان المتبادلين، وهي ستواصل هذا العمل.

ألف - السياسات والمبادئ والأنشطة الأمنية الوطنية المرتبطة بالأسلحة النووية

سياسة الردع النووي

10 - ترد سياسة الردع النووي للمملكة المتحدة في الاستعراض الحكومي المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية الذي نُشر في آذار/مارس 2021⁽³⁾. وفي حين أن الأسس القائمة منذ زمن طويل للسياسة النووية للمملكة المتحدة لم تتغير، فإن الاستعراض المتكامل يحدد طريقة تكيفنا لضمان بقاء الردع النووي لدينا عند الحد الأدنى من الموثوقية بالنظر إلى البيئة الأمنية الحالية والإجراءات المتخذة من جانب الخصوم المحتملين.

11 - وقد سبق للمملكة المتحدة أن حددت المخاطر التي تتهددها من جانب الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية، ومن الدول النووية الناشئة، ومن الإرهاب النووي الذي ترعاه الدولة. وهذه المخاطر آخذة في الازدياد. وزيادة المنافسة العالمية، والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف، وانتشار التكنولوجيات التي يحتمل أن تكون كاسحة، تشكل جميعاً تهديداً للاستقرار الاستراتيجي. ويجب أن نضمن ألا يتمكن الخصوم المحتملون أبداً من استخدام قدراتهم لتهديدنا أو تهديد حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو).

12 - ويؤكد الاستعراض المتكامل التزامنا بضمان أن تؤدي الأسلحة النووية أصغر دور ممكن في استراتيجيتنا للأمن القومي، تمشياً مع الإجراء 5 (ج) من خطة العمل لعام 2010، وهو يدعم التزامنا المستمر بشفافية العقيدة والقدرات. والردع النووي قائم لردع أخطر التهديدات التي تحقّق بأمننا الوطني ونمط حياتنا، والتي لا يمكن ردها بوسائل أخرى. ولن ننظر في استخدام أسلحتنا النووية إلا في حال الضرورة القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في الناطو. وأسلحتنا النووية كافة غير مصممة للاستخدام التكتيكي أثناء النزاع. ولا يجوز لغير رئيس الوزراء أن يجيز استخدامها، وهو ما يكفل وجود رقابة مدنية وسياسية صارمة في جميع الأوقات. وبالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية لقدرات المملكة المتحدة، فإن مهام التخطيط النووي تتم خارج نطاق عملية التخطيط العسكري الأوسع نطاقاً. ومكتب مجلس الوزراء هو من يضع سياسة الردع النووي للمملكة المتحدة، بمساهمة من الإدارات الحكومية بما في ذلك وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية، وتنفيذها وزارة الدفاع.

13 - ونحن نحافظ على غموضنا المتعمد بشأن التوقيت الذي قد نقوم به تحديداً بالتفكير في استخدام الأسلحة النووية وكيفية استخدامها ونطاق هذا الاستخدام. وبالنظر إلى البيئة الأمنية والتكنولوجية المتغيرة، وسنعلن نطاق سياسة الغموض المتعمد هذه ولم نعد نعطي أرقاماً عامة عن مخزوننا التشغيلي وأعداد الرؤوس

(3) Government of the United Kingdom, *Global Britain in a Competitive Age: the Integrated Review of Security, Defence, Development and Foreign Policy* (CP 403) (2021).

الحربية أو الصواريخ المنشورة. وهذا الغموض يُعَدُّ حسابات المعتدين المحتملين، ويُقلِّل من خطر الاستخدام النووي المتعمد من جانب أولئك الذين يسعون لاكتساب ميزة توجيه الضربة الأولى، ويسهم في الاستقرار الاستراتيجي. وتتوافق سياسة الغموض التي نتبعها منذ أمد بعيد في مجالات محددة مع التزامنا الأوسع نطاقاً بالشفافية، وسنواصل تشجيع الدول على مناقشة قدراتها وسياساتها النووية علناً بما يتماشى مع هذا المبدأ الأساسي لنزع السلاح.

14 - ويعيد الاستعراض المتكامل التأكيد على أن المملكة المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية، أو تهدد باستخدامها، ضد أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير حائزة للأسلحة النووية، تشبهاً مع الإجراء 8 من خطة العمل لعام 2010. وهذا لا ينطبق على أي دولة تمارس خرقاً جوهرياً لتلك الالتزامات بعدم الانتشار. ونحن نعتبر أن الخرق الجوهري يشير إلى أن دولة ما بصدد تطوير أسلحة نووية أو محاولة تطويرها أو حيازتها، وليس إلى ضمانات أو مسائل إجرائية. ومع ذلك، فإننا نحفظ بالحق في إعادة النظر في هذا الضمان إذا استدعى ذلك في المستقبل تهديداً بأسلحة الدمار الشامل، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية، أو التكنولوجيات الناشئة التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل. ونحن لا نشير إلى أي تكنولوجيات محددة عند الإدلاء بهذا البيان، ولكن سيكون تصرفاً غير مسؤول ألا نأخذ في الاعتبار التهديدات المحتملة في المستقبل، بما في ذلك تطوير التكنولوجيات، التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل للأسلحة الدمار الشامل.

منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة وفرنسا

15 - إن الردع النووي للمملكة المتحدة يدعم الأمن والاستقرار الجماعيين في المنطقة الأوروبية الأطلسية. والردع النووي جزء مهم من الاستراتيجية الدفاعية الشاملة للنااتو، وقد قدمت القوات النووية البريطانية مساهمة كبيرة منذ إعلان قدرتنا للنااتو في عام 1962. وتعزز المراكز المستقلة لصنع القرار المتعلق بالشؤون النووية الاستقرار العام في المنطقة. وهي تعزز الردع من خلال تعقيد عملية صنع القرار لدى الخصوم وتوضيح أن تكاليف الهجوم على المصالح الحيوية للمملكة المتحدة سوف تفوق أي فوائد. والنااتو هو حلف دفاعي، والغرض الأساسي من قدرته النووية هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. وتتسق الترتيبات النووية للنااتو على الدوام تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحلف بالسيطرة المطلقة على أسلحتها النووية والاحتفاظ بها في جميع الأوقات. وهذه الترتيبات قائمة بالفعل داخل المنظمة منذ فترة تسبق دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 1970.

16 - وما فتئ الحلف يعيد دوماً تأكيد عزمه على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع، واتخاذ المزيد من الخطوات العملية والتدابير الفعالة لتهيئة البيئة لمزيد من المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، بما يتفق تماماً مع جميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية⁽⁴⁾. كما أكد الحلف مجدداً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال السبيل الوحيد الموثوق لنزع السلاح النووي، وأنه ملتزم بالحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالمية الانضمام إليها وتنفيذها بشكل كامل.

(4) إعلان لندن الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر 2019 والبيانات الملحقه به في كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2020 وشباط/فبراير 2021.

17 - وتواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وفرنسا بشأن المسائل النووية. ويستند التعاون الدفاعي النووي بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1958 واتفاقية مبيعات بولاريس لعام 1963.

18 - ووقعت المملكة المتحدة معاهدة توتاتيس مع فرنسا في عام 2010، التي اتفقتنا بموجبها على بناء وتشغيل مرافق اختبار الإشعاعات والقوى المائية بشكل مشترك. وتدعم المعاهدة التعاون بين المملكة المتحدة وفرنسا وتبادل المعلومات بشأن سلامة وأمن الأسلحة النووية، والتثبت من المخزون، ومكافحة الإرهاب النووي أو الإشعاعي.

19 - وتعاوننا النووي مع الناتو والولايات المتحدة وفرنسا يتماشى تماما مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

باء - الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق من ذلك الأسلحة النووية للمملكة المتحدة

20 - تتحمل المملكة المتحدة، بوصفها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤولية خاصة عن مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي، والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت ولا تزال في طبيعة عملياتنا لصنع القرار بشأن القدرات وهيكل القوات. وقد حققت المملكة المتحدة تخفيضات كبيرة في مخزوناتنا من الأسلحة النووية. وفي السبعينات، عندما بلغ مخزونها ذروته، كان لدينا حوالي 500 رأس حربي قيد الخدمة في خمسة أنواع. وقد سحبنا أسلحتنا النووية التكتيكية التي تلقى جواً في التسعينات، ونحن الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية التي تشغل منظومة إيصال وحيدة. وغوصاتنا التي تقوم بدوريات تعمل على أساس الإخطار بإطلاق النار في غضون عدة أيام، وهي لا توجه صواريخها نحو أي دولة منذ عام 1994. وتساعد هذه المبادرات على إطالة مدة اتخاذ القرار وتقلل خطر التصعيد غير المتعمد، بما يتفق مع الإجراء 5 (د) من خطة العمل لعام 2010.

21 - ولطالما أعلنت المملكة المتحدة أننا سنسقي وضعنا النووي قيد الاستعراض المستمر في ضوء البيئة الأمنية الدولية وما يتخذه خصومنا المحتملون من إجراءات. وفي عام 2016، ناقش البرلمان مبدأ الحفاظ على الردع المستمر في البحر، وصوّت بشكل حاسم للحفاظ على هذا الوضع. وبعد النظر في البدائل، قدّرنا أن هناك حاجة إلى أربع غواصات لضمان أن تكون غواصة واحدة على الأقل دائما في البحر. وستدخل الغواصات من طراز دريدنوت (Dreadnought) في الخدمة في أوائل عقد الثلاثينات من هذا القرن، لتحل محل الغواصات الحالية من طراز فانغارد (Vanguard).

22 - وعند تقييم الحد الأدنى الموثوق للردع، إننا ننظر في عمليات صنع القرار للمعتدين المحتملين في المستقبل، ونحلل التدابير الدفاعية التي قد يستخدمونها. وفي عام 2010، مكنتنا تقييمنا من إعلان حد لمخزوناتنا من الأسلحة النووية لا يزيد عن 225 رأسا حريبيا. واعترافا بالبيئة الأمنية المتغيرة، بما في ذلك النطاق المتطور للتهديدات التكنولوجية والعقائدية، أعلن في الاستعراض المتكامل عن زيادة الحد من مخزوننا الإجمالي من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد عن 260 رأسا حريبيا. وهذا الرقم هو الحد الأقصى وليس الهدف، وهو لا يعكس عدد مخزوننا الحالي. وهذا يتفق تماما مع الحد الأدنى من موقف الردع

الموثوق للمملكة المتحدة القائم منذ مدة طويلة، وسنواصل إبقاء هذا الأمر قيد الاستعراض في ضوء البيئة الأمنية الدولية.

23 - وتقع على عاتقنا، بوصفنا دولة حائزة لأسلحة نووية، مسؤولية ضمان استمرار سلامة رادعنا النووي وموثوقيته. وتعد عناصر هذا الرادع وتجديدها على أدنى مستوى من الموثوقية، مع مراعاة البيئة الدولية، يتفق تماما مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نواصل تطوير المهارات والهياكل الأساسية اللازمة للحفاظ على سلامة وموثوقية جميع عناصر قدرتنا النووية، ونحافظ عليها، من خلال استبدال العناصر البالية من المنظومة وتحديثها عند بلوغها نهاية عمرها التشغيلي. ويشمل ذلك استبدال الرؤوس الحربية النووية الموجودة لدينا وتنفيذ برنامجنا التحديثي.

معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

24 - تواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) في إطار مؤتمر نزع السلاح، وهي تعمل بنشاط مع دول أخرى، بما فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية، لاستكشاف سبل المضي قدما، باتباع الإجراء 15 من خطة العمل لعام 2010. وقد قامت المملكة المتحدة بدور فاعل في فريق الخبراء الحكوميين للفترة 2014-2015 المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للفترة 2017-2018. وقد عمّقت هذه الاجتماعات الحوار بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وحددت القضايا التي يتعين على المفاوضين في المستقبل التركيز عليها.

25 - وتُطبّق المملكة المتحدة منذ عام 1995 وفقا اختياريا على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي عام 1998، أعلنت المملكة المتحدة عن الحجم الإجمالي لمخزوناتها من المواد الانشطارية ووضعت طوعا جميع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض الدفاع تحت الضمانات الدولية⁽⁵⁾. ولا تزال هذه المواد تخضع للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة تتم منذ ذلك الحين طبقا للضمانات الدولية.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

26 - لم تجر المملكة المتحدة أي تجارب تجريبية للأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى منذ عام 1991. وقد اضطلعنا بدور محوري في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكنا من أوائل الدول التي وقعت عليها، وأكملنا التصديق عليها في عام 1998.

27 - وتعتبر المملكة المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخولها حيز النفاذ، جزءا حيويا من النهج التدريجي لنزع السلاح النووي. ويسهم نظام التحقق الخاص بالمعاهدة في تحقيق هذه الأهداف،

(5) تحتفظ المملكة المتحدة بالحق في إزالة مواد من الضمانات لأسباب تتعلق بالأمن القومي بموجب شروط اتفاق الضمانات الطوعية للمملكة المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وله تطبيقات مدنية وعلمية هامة. ولا تزال المملكة المتحدة تدعو بصوت عالٍ لدخولها حيز النفاذ، بسبب منها الضغط بانتظام على تلك الدول الواردة في المرفق 2 من المعاهدة لكي توقع عليها وتصديقها، عملاً بالإجراء 13 من خطة العمل لعام 2010. وفي عام 2021، كرر الوزير المعني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأكيد دعم المملكة المتحدة في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (مؤتمر المادة الرابعة عشرة). ونحن نرحب بتصديق كوبا وجزر القمر على المعاهدة.

28 - والمملكة المتحدة هي أحد أكبر الدول المساهمة مالياً في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تقدم 4,5 ملايين جنيه استرليني سنوياً، فضلاً عن الدعم التقني والسياسي الكبير. وتتعهد المملكة المتحدة مركز البيانات الوطني في المملكة المتحدة، وتستضيف 13 منشأة منتشرة في جميع أنحاء المملكة المتحدة وأقاليمها ما وراء البحار، تدعم نظام الرصد الدولي. وتشمل هذه المنشآت 11 محطة رصد (إما للرصد دون السعوي أو للرصد الصوتي المائي أو لرصد النويدات المشعة)، وشبكة مصفوفات اهتزازية مساعدة، ومختبراً للنويدات المشعة. وتُدعم هذه المنشآت ببحوث متواصلة يجريها الفريق المعني بالأدلة المستمدة من الزلازل والنويدات المشعة التابع لمنشأة البحوث النووية.

التحقق

29 - على نحو ما أعيد تأكيده في الاستعراض المتكامل، يُعدُّ التحقق الفعال أساسياً لنجاح اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وللوفاء بالأهداف والالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستتوقف قدرتنا على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه على الثقة بأن الآخرين سيفون بالتزاماتهم التعاهدية.

30 - وتمشياً مع الإجراء 19 من خطة العمل لعام 2010، ما فتئت المملكة المتحدة تبحث في التحقق لأكثر من عقدين من الزمن، سواء على الصعيد المحلي في منشأة البحوث النووية أو بالتعاون مع مجموعة متنوعة من البلدان الأخرى. ويسعى برنامج البحوث في المملكة المتحدة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- فهم كيفية تسهيل نظام التحقق في المملكة المتحدة مع حماية المعلومات الحساسة والمتعلقة بالانتشار في الوقت نفسه.
- فهم كيفية تصميم نظام تحقق في دولة أخرى يوفر الثقة الكافية من حيث التقيد بالالتزامات التعاهدية.

31 - وينظر البرنامج في جميع الجوانب الممكنة للنهج التدريجي لنزع السلاح، من اتفاقات تحديد الأسلحة النووية إلى النزع الكامل للسلاح النووي، فضلاً عن التكنولوجيات الشاملة.

32 - وقد لعبت المملكة المتحدة دوراً فعالاً في مبادرات من قبيل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي مع السويد والنرويج والولايات المتحدة، وهي ستواصل القيام بذلك. كما نواصل العمل في إطار شراكات بحثية ثنائية مثمرة مع الولايات المتحدة والسويد بشأن مواضيع محددة.

33 - وفي إطار الشراكة الرباعية، استضافت المملكة المتحدة أول عملية متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي (LETTERPRESS) في عام 2017، وهي تعمل بنشاط من أجل عقد المزيد من

المناسبات البحثية⁽⁶⁾. وقد شارك خبراءنا، في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، في رئاسة الأفرقة العاملة في كل مرحلة من مراحل الشراكة الثلاث، فضلا عن ورقات العمل والعمليات المدعومة. وكانت المملكة المتحدة مساهما بارزا في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة للفترة 2018-2019، وموّلت المناسبات غير الرسمية ودعمتها من أجل مساعدة الفريق على أداء عمله وتعزيز فهمنا الجماعي.

34 - ولا يمكن أن تحل فرادى الدول لوحدها التحديات المعقدة التي تواجه التحقق، ونحن نعلق أهمية على بناء القدرات على الصعيد العالمي.

جيم - تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة

الشفافية

35 - تمثل الشفافية، من خلال الإبلاغ من جانب الدول الأطراف والتعاون مع المجتمع المدني على سبيل المثال، مبدأ رئيسيا من مبادئ نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، كما هو مبين في الإجراءات 2 و 5 (ز) من خطة العمل لعام 2010.

36 - وقد شمل عمل المملكة المتحدة بشأن الشفافية ما يلي:

- مناقشات لم تجر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل أجريت أيضا مع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية، بهدف بلورة فهمنا الجماعي.
- المشاركة بنشاط في مبادرة "تهيئة البيئة المواتية لنزع السلاح النووي" والترحيب بمبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي.
- تمويل مشاريع مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، بما في ذلك المجلس البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية وجامعة برمنغهام لاستكشاف مفاهيم الدول بشأن مسؤولياتها فيما يتعلق بالأسلحة النووية⁽⁷⁾.
- استضافة اجتماعات مائدة مستديرة وحوار استراتيجي لبناء المزيد من الثقة والشفافية بين الدول فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وتعزيز حوار عالمي يتسم بقدر أكبر من التدبر والإيجابية حول إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

المشاركة مع البرلمان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية

37 - يشكل التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبرلمان والأوساط الأكاديمية مساهمة هامة في التزام المملكة المتحدة بالشفافية والإجراء 19 من خطة العمل لعام 2010.

38 - ونرحب بالحوار مع الخبراء وندعو إلى تقديم أفكار طموحة حول كيفية تحسين الحوار بين المجتمع المدني والحكومة. وفي عام 2019، استضفنا أربع حلقات عمل في ويلتون بارك، وهي وكالة تنفيذية تابعة لوزارة الخارجية والكونغرس والتنمية. وفي عام 2019، كلفنا أيضا كلية كينغز كوليدج في لندن بعقد

(6) الشراكة الرباعية للتحقق النووي: ورقة عمل مقدمة من السويد والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة.

(7) <https://basicint.org/report-nuclear-responsibilities-a-new-approach-for-thinking-and-talking-about-nuclear-weapons/>

محادثات المسار 1,5 حول عملية الدول الخمس والمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. وقدم كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية ووزارة الدفاع ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة إحاطات إعلامية أيضا في عام 2021 لمجموعات المجتمع المدني خلال اجتماعات مائدة مستديرة عقدها الصليب الأحمر البريطاني.

39 - وإلى جانب مؤتمر لندن للأعضاء الدائمين الخمسة المعقود في شباط/فبراير 2020، قمنا باستضافة حلقة عمل تفاعلية بشأن عملية الدول الخمس يشرتها كلية كينغز كوليدج في لندن وشبكة القيادة الأوروبية. وشارك 150 مشاركا من الدول الحائزة لأسلحة نووية، والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، والمجتمع المدني في خمس جلسات فرعية على مدى مؤتمر دام ثلاثة أيام.

40 - ونحن نقدر مشاركتنا مع البرلمانين في المملكة المتحدة بشأن سياسة الردع النووي للمملكة المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك مشاركتنا في أعقاب صدور تقرير لجنة العلاقات الدولية والدفاع في مجلس اللوردات لعام 2019 بشأن المخاطر النووية وعدم الانتشار. ونحن ننقد برنامجا للتعاون المنتظم مع البرلمانين، يهدف إلى زيادة فهمهم ووعيهم بسياسة الردع النووي ونزع السلاح في المملكة المتحدة، وإتاحة الفرصة للحوار.

41 - ونحن نوفر معلومات مستكملة سنوية للبرلمان عن التقدم المحرز في برنامج الغواصات من طراز دريدنوت (Dreadnought) وغيره من برامج المشاريع النووية الدفاعية ذات الصلة. ولقد نشر أحدث تقرير في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020⁽⁸⁾.

بناء الثقة والاطمئنان: عملية الدول الخمس

42 - تقع على عاتق الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن استمرار قوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها. وقد أنشأت المملكة المتحدة عملية الدول الخمس في عام 2009 لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحسين التنسيق والحوار بشأن القضايا النووية، وهو ما يقودنا إلى أبعد من ذلك نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

43 - وفي الفترة من أيار/مايو 2019 إلى أيلول/سبتمبر 2020، نسّقت المملكة المتحدة عملية الدول الخمس، واستضافت المؤتمر التاسع لعملية الدول الخمس في الفترة من 12 إلى 13 شباط/فبراير 2020 في لندن. وخلال هذه الفترة، ناقشت الدول الحائزة للأسلحة النووية عددا من المسائل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، قادت المملكة المتحدة عددا من الأفرقة العاملة على مستوى الخبراء المعنية بالعقائد النووية والحد من المخاطر.

44 - وخلال المناقشات التي تناولت العقائد، عرضت كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية عقيدتها النووية، وحددت عوامل رئيسية مثل الأساس المنطقي الذي تستند إليه للاحتفاظ برادع نووي، وعملية الإشراف على عقيدتها واستعراضها، والمواقف التنفيذية والإعلانية، والتزامات الأمن الجماعي، وشاركت في تبادل أولي صريح لفهمنا الجماعي لهذه القضايا. وحددنا مجالات لمزيد من المناقشة، واتقنا على استضافة حدث جانبي خلال المؤتمر الاستعراضي ومواصلة هذه المناقشات بعد ذلك.

(8) www.gov.uk/government/publications/the-uk-future-nuclear-deterrent-the-2020-update-to-parliament

45 - وشاركت المملكة المتحدة مع فرنسا في قيادة العمل بشأن بلورة فهم مشترك للحد من المخاطر الاستراتيجية. وقد ركز هذا العمل على التدابير والأنشطة التي تُقلّل من مخاطر نشوب حرب نووية. وحددنا ثلاثة عناصر رئيسية للحد من المخاطر الاستراتيجية: (أ) بناء الثقة؛ و (ب) زيادة التفاهم والفهم المتبادلين بشأن الوضع النووي والقدرات النووية بين الأعضاء الدائمين الخمسة؛ و (ج) استحداث أدوات فعالة لإدارة الأزمات ومنعها. وتستند هذه العناصر إلى ما يكملها من التزام قوي بسلامة وأمن الأسلحة النووية والمواد النووية الخاصة. وفي أعقاب المناقشات الأولية التي جرت في مؤتمر لندن للأعضاء الدائمين الخمسة، أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية على أهمية الحد من المخاطر النووية وتعزيز الاستقرار. واتفقنا على أن يواصل الخبراء حوارهم بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية حتى موعد المؤتمر الاستعراضي وبعده وأن يعمّقه.

46 - وواصلت المملكة المتحدة أيضاً دعم الصين في المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل المعني بوضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية. وتساعد هذه المناقشات على بناء فهم مشترك من خلال توحيد وتوضيح المصطلحات فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية. وستنشر نتائج عمل الفريق العامل قبل المؤتمر الاستعراضي.

47 - وفي مؤتمر لندن للأعضاء الدائمين الخمسة، أجرت الدول الحائزة للأسلحة النووية مناقشات كاملة وصريحة بشأن طائفة واسعة من القضايا المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك البيئة الأمنية الاستراتيجية، ووسّعت نطاق تعاونها مع مجتمع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعمّقتها. وشارك الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي والمكتب لأول مرة، كما شارك ممثلو 16 بلداً آخر والمجتمع المدني - مما يشكل إسهاماً هاماً في الشفافية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الحد من المخاطر

48 - تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية الحد من مخاطر نشوب نزاع نووي، والمملكة المتحدة لديها سجل قوي بشأن تدابير الحد من المخاطر. وتشمل هذه التدابير ما يلي: إلغاء حالة الاستنفار وحالة الاستهداف التي وضعت فيها غواصاتنا؛ وإنشاء عملية الدول الخمس؛ ووضع إطار قوي للسلامة والأمن النوويين الدفاعيين؛ وإبرام اتفاقات الحد من المخاطر، من قبيل اتفاق عام 1977 مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن منع نشوب حرب نووية عرضية، وإنشاء خط اتصال مباشر بين 10 داوونينغ ستريت والكرملين في عام 1967.

49 - وسنواصل العمل على الحد من مخاطر نشوب نزاع نووي وتعزيز الثقة والأمن المتبادلين. وسندافع عن الحد من المخاطر الاستراتيجية وسنسعى إلى إقامة حوار فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، لزيادة التفاهم والحد من مخاطر سوء التفسير وسوء التقدير.

دال - المسائل الأخرى ذات الصلة

مؤتمر نزع السلاح

50 - تشارك المملكة المتحدة بصورة نشطة في مؤتمر نزع السلاح. وفي عام 2016، قدمت المملكة المتحدة مشروعاً مقترحاً لوضع برنامج عمل وإنشاء فريق عامل مرتبط بذلك، بما في ذلك أحكام تتعلق

بمسائل واردة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وحظي هذا الاقتراح بتأييد شبه عالمي، ولكن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وبعد إنشاء خمس هيئات فرعية في عام 2018، اعتمدت أربعة منها تقارير بتوافق الآراء، وقدمت المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح، مشروع مقرّر في آذار/مارس 2019 كان من الممكن أن يدفع بهذا العمل قدماً وأن يساعد على جعل مؤتمر نزع السلاح أقرب إلى إنشاء ولايات تفاوضية بشأن بنود جدول أعماله الأساسية الأربعة. وقد حظي المقرّر بدعم قوي من جميع الأعضاء، ولكن عرقل عدد صغير من الدول اتخاذه. وسنواصل جهودنا لدعم مؤتمر نزع السلاح والاتفاق على برنامج عمل.

هاء - الخلاصة

51 - بعد مرور أكثر من 50 عاماً على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من المهم أن نتذكر العوامل التي سمحت لنا بإحراز هذا التقدم باتجاه نزع السلاح. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع الحلفاء والشركاء لتحقيق التزاماتنا المشتركة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأبرز الاستعراض المتكامل أن عملنا سيواصل التركيز على المبادرات العملية والفعالة التي تحسن الثقة بين الدول مثل التحقق والشفافية والحد من المخاطر. وتلتزم المملكة المتحدة بتهيئة الظروف وبناء الثقة اللازمين لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف وستظل ملتزمة بذلك.

ثانياً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار

52 - إن عدم الانتشار أمر حيوي للأمن العالمي. كما أنه يدعم ازدهارنا من خلال تيسير التجارة الآمنة في التكنولوجيات النووية السلمية. وهذا بدوره يساعد على توليد فرص العمل، ويعزز التنمية (بما في ذلك في مجالي الطب والزراعة) ويدعم طموحاتنا المناخية الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون من خلال تعزيز ثقة الجمهور في الطاقة النووية.

53 - وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الدولي الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معاً، جزءاً أساسياً من النظام الدولي القائم على القواعد، وقد نجحنا في إبقاء عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية أقل من عشرة. وتعمل المملكة المتحدة على تشجيع اعتماد البروتوكول الإضافي واتفاق الضمانات الشاملة من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندرك أنهما يشكلان، معاً، معيار التحقق الشامل. وقد وفرت زيادة اعتماد البروتوكول الإضافي تأكيدات أكبر بشأن عدم وجود مواد نووية غير معلنة وساهمت في نظام دولي أكثر أماناً.

54 - وتدعم المملكة المتحدة أنظمة قوية لمراقبة الصادرات تسمح بازدهار التجارة الآمنة. كما نواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) لمنع وقوع المواد النووية والكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين. وقد لعبت المملكة المتحدة دوراً نشطاً في الاستجابة لأزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط وآسيا، بما في ذلك من خلال مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة ودعمها، وبوصفها عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ألف - الضمانات

55 - بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، نواصل البرهنة على التزامنا بأعلى معايير الضمانات النووية وعدم الانتشار. ولقد تفاوضنا بنجاح على إبرام اتفاق الضمانات الطوعية الخاص بنا والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2018، ولقد دخلا حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقمنا في عام 2020 بوضع نظام حكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في المملكة المتحدة وإنجازه وتنفيذه. وهذا يدعم تنفيذ الضمانات القوية الواردة في اتفاقات الضمانات الثنائية الجديدة المبرمة بين المملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ المتطلبات الواردة في أنظمة الضمانات النووية (الخروج من الاتحاد الأوروبي) لعام 2019.

56 - ويتولى مكتب الرقابة النووية مسؤولية تشغيل النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في المملكة المتحدة وتنظيم الضمانات في المملكة المتحدة من خلال المحاسبة وعمليات التفتيش التي تتم في إطار النظام، والتقييمات المكتوبة والتدابير الرامية إلى معالجة عدم الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات تفتيش وأنشطة تحقق مستقلة في المملكة المتحدة.

اتفاق الضمانات الطوعية

57 - قبل إبرام اتفاق الضمانات الطوعية الثنائي الجديد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت المملكة المتحدة طرفاً في اتفاق الضمانات الطوعية الثلاثي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، الذي أنهى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

58 - ويتيح اتفاق الضمانات الثنائي القائم تطبيق الضمانات على جميع المواد المصدرة أو المواد الانشطارية الخاصة في المنشآت الموجودة داخل المملكة المتحدة، رهنا بأي استثناءات لأسباب تتعلق بالأمن الوطني فقط. وقد تم تحديث الصياغة الواردة في هذا الاتفاق لتكون محايدة جنسانياً، مما يعكس الدور القيادي للمملكة المتحدة بشأن التكافؤ بين الجنسين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقطاع النووي بشكل أعم.

59 - وبموجب الاتفاقات الثنائية الجديدة، يقدم مكتب الرقابة النووية تقارير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن حصر المواد النووية في منشآت المملكة المتحدة. ويجوز للوكالة "تعيين" أي منشأة أو جزء منها للتفتيش. وفي الوقت الراهن، جرى تحديد بعض مخازن البلوتونيوم الموجودة في سيلافيلد، وكذلك مرافق التخصيب بالطرد المركزي للغاز في كابنهييرست، لتفتيشها من قبل الوكالة، بموجب الاتفاق الثنائي استمرارا للأخذ بالترتيبات الواردة في الاتفاق الثلاثي.

60 - وقد قامت المملكة المتحدة بنشر معلومات سنوية عن الموجودات من البلوتونيوم المدني المفصول منذ عام 1986. وفي عام 1997، ومن أجل تحسين الشفافية وثقة الجمهور، اتفقتنا طوعاً على نشر معلومات إضافية عن الموجودات من اليورانيوم العالي التخصيب واليورانيوم المستنفد والطبيعي والمنخفض التخصيب خلال الدورة النووية المدنية اعتباراً من عام 1998. وتتوفر أحدث الأرقام، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، على الموقع الإلكتروني لمكتب الرقابة النووية⁽⁹⁾.

(9) <https://www.onr.org.uk/safeguards/materials.htm>

البروتوكول الإضافي

61 - يستند البروتوكول الإضافي الحالي في المملكة المتحدة إلى الاتفاق النموذجي (INFCIRC/540/Corr.1)، تمشيا مع الإجراء 21 من خطة العمل لعام 2010. ويتضمن تدابير تهدف إلى زيادة قدرة الوكالة على كشف أي مواد وأنشطة نووية غير معلنة وتعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المملكة المتحدة.

التنفيذ الدولي للضمانات

62 - توجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن يكون لديها اتفاقات ضمانات. ونرى أنه ينبغي اعتبار وجود اتفاق ضمانات شامل بالإضافة إلى بروتوكول إضافي وبروتوكول معدّل للكميات الصغيرة، عند الاقتضاء، معياراً للتحقق الشامل بما يتماشى مع الإجراء 25 من خطة العمل لعام 2010. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المتحدة بدخول البروتوكولات الإضافية في إثيوبيا وإريتريا وبنين حيز النفاذ، واعتماد بروتوكولات كميات صغيرة معدّلة في بليز وبروناي دار السلام والسودان وهايتي. ونغتنم كل فرصة لندعو جميع الدول إلى إدخال بروتوكول إضافي أو بروتوكول كميات صغيرة معدّل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، تمسحياً مع الإجراءين 28 و 31 من خطة العمل لعام 2010، ونعكف على وضع برنامج لدعم الدول المهتمة بالقيام بذلك.

تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

63 - تؤيد المملكة المتحدة الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك من خلال برنامج المملكة المتحدة لدعم الضمانات. وقدمت المملكة المتحدة، منذ عام 1981، المساعدة العملية لدعم عملية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعم هذا العمل الإجراءين 22 و 26 من خطة العمل لعام 2010.

64 - وفي الفترة الواقعة بين عامي 2015 و 2021، وفرت المملكة المتحدة ما يلي:

- إمكانية الوصول إلى المنشآت والخبراء لتدريب موظفي الوكالة على استخدام التقنيات المتقدمة المطبقة في عمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات والتدريب على تشغيل محطات دورة الوقود.
- خدمات دعم الوكالة في تحليل المواد النووية الناشئة عن العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك من خلال مشاركة مختبرين في المملكة المتحدة ضمن شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- معلومات مفتوحة المصدر من مركزين إقليميين لجمع المعلومات.
- المساعدة من خلال توفير موظفين من ذوي الخبرة لإكمال برامج العمل المتخصصة بما في ذلك توفير خبير لتحليل الصور المرسله من السواتل بدون تكلفة في عام 2019.
- دعم استكمال برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضمانات، الذي سيمكن الضمانات من العمل بكفاءة وفعالية أكبر.

• دعم مبادرة الوكالة لبناء القدرات الشاملة للنظم الحكومية لحرص ومراقبة المواد النووية والسلطات الحكومية والإقليمية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات (مبادرة كومباس) لبناء قدرات الدول على تنفيذ الضمانات.

65 - وبالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج المملكة المتحدة لدعم الضمانات أيضا بإيفاد خبراء من المملكة المتحدة للمشاركة في مناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ما يلي:

- مواصلة تطوير استراتيجيات الضمانات.
- تطوير التقنيات والأساليب والإجراءات المطلوبة لحماية المنشآت في دورة الوقود النووي.
- توفير وتقييم المعدات والأدوات والأساليب اللازمة لحماية المنشآت في دورة الوقود النووي.

الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

66 - في إطار الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التزمنا ببرنامج مدته 18 شهرا للعمل على تحديد الطريقة المثلى لإيصال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية إلى البحرية الملكية الأسترالية. وهذه الغواصات لن تحمل أسلحة نووية. وأي تقدم في هذا الصدد سيكون متسقا مع التزاماتنا الدولية والتزاماتنا المتعلقة بالضمانات.

باء - ضوابط التصدير

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2004) 1540

67 - واصلت المملكة المتحدة منذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015، تعزيز التنفيذ الكامل من قبل جميع الدول لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004). وفي عام 2020، قمنا بتحديث تقريرنا الوطني بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) للبرهنة على تنفيذنا للالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004).

68 - ونحن، بصفتنا نائبا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، نعمل مع الدول والمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لرصد هذا التنفيذ والمساعدة فيه. فمنذ عام 2015، على سبيل المثال، وافقنا على توفير مجموعة من المعدات لتحسين أمن الحدود في الدول الشريكة. وفي عام 2020، شاركنا مع كندا في استضافة مؤتمر في ويلتون بشأن قرار مجلس الأمن 1540 (2004). ونأمل في تنفيذ النتائج التي خلص إليها المؤتمر عند إجراء الاستعراض الشامل لعام 2021، ومن ثم تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

69 - ولقد حوّلت المملكة المتحدة، منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، لائحة الاتحاد الأوروبي للاستخدام المزدوج 2009/428 إلى قانون خاص بالمملكة المتحدة. وتواصل المملكة المتحدة فرض ضوابط واسعة النطاق على تصدير ونقل المواد العسكرية والمواد المزدوجة الاستخدام الخاضعة للرقابة، بالإضافة إلى فرض ضوابط على السمسة والنقل العابر والنقل من سفينة إلى أخرى، فضلا عن الضوابط الشاملة لكل أصناف أسلحة الدمار الشامل والضوابط المستندة إلى المساعدة التقنية. ونواصل تطبيق المعايير الثمانية المنبثقة عن المعايير الموحدة للاتحاد الأوروبي والمعايير الوطنية للترخيص بتصدير الأسلحة.

مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر

70 - تكتسي مجموعة موردي المواد النووية أهمية في منع انتشار الأسلحة النووية من خلال تطبيق ضوابط وطنية على الصادرات من المواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي والمواد المزودة الاستخدام والمعدات والبرامجيات والتكنولوجيا، وذلك تنفيذاً للإجراءات 35 و 36 و 37 من خطة العمل لعام 2010. وهذا يُكَلِّ الضمانات الفعالة وحماية المواد النووية الموجودة.

71 - ونحن لا نأذن بالتصدير إلا إذا كان متوافقاً مع المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية والتزاماتنا تجاه لجنة زانغر. ونحن نقدم الخدمات السكرتارية الدائمة لاجتماعات لجنة زانغر، والخبرة التقنية المنتظمة إلى مجموعة موردي المواد النووية من خلال فريق الخبراء التقنيين التابع لها، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات الوطنية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للمجموعة من خلال الاجتماعات الافتراضية للفريق الاستشاري لمجموعة موردي المواد النووية.

72 - وفي عام 2021، دخلت اتفاقات التعاون النووي التي وقعتها المملكة المتحدة مع أستراليا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية حيز النفاذ، وتتسق الترتيبات الإدارية التي تقوم عليها هذه الاتفاقات مع التزاماتنا بموجب المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. وفي عام 2019، استعرضنا تفسيرنا للمبادئ التوجيهية وعززنا ضوابطنا المفروضة على إعادة تصدير المواد البريطانية الموجودة بالفعل في الخارج من خلال التبادل المستمر للضمانات بين الحكومات حيثما تكون هناك حاجة إليها.

جيم - الأمن النووي

الأمن النووي الدولي

73 - إن الأمن النووي مسؤولية وطنية. بيد أنه لا يمكن لطرف واحد تحقيقه. وتسعى المملكة المتحدة إلى الحفاظ على ثقة الجمهور في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية من خلال دعمنا الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى. ونحن ملتزمون بتنفيذ اتفاقيات الأمن النووي وتحقيق عالمية الانضمام إليها، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات مع الشركاء الدوليين، ودعم المساعدة العالمية في مجال الأمن النووي.

74 - وفي أعقاب مؤتمرات قمة الأمن النووي التي بدأت في عام 2010، عملنا على الوفاء بالتزاماتنا وتعزيز الأمن النووي العالمي. وفي عام 2016، ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من 11 مليون جنيه إسترليني في مختلف مشاريع المساعدة الدولية في مجال الأمن النووي. وقد واصلنا تقديم مساهمات سنوية لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بلغ مجموعها أكثر من 15 مليون جنيه إسترليني في الفترة من عام 2017 إلى عام 2020. وتديلاً على التزامنا بخفض الاستخدام المدني لليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد، أكملت المملكة المتحدة في أيار/مايو 2019 نقل حوالي 700 كغ من اليورانيوم العالي التخصيب من دونري إلى الولايات المتحدة لأغراض المزج بما يخفض نسبة التخصيب. ولا تزال المملكة المتحدة عضواً فاعلاً في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي من أجل الحفاظ على الزخم العالمي المتولد عن مؤتمرات قمة الأمن النووي.

75 - ومن خلال برنامجنا العالمي للأمن النووي، الذي تبلغ قيمته حوالي 10 ملايين جنيه إسترليني سنوياً، تعمل المملكة المتحدة مع بلدان أخرى لتقليل وتأمين المواد الانشطارية، وتعزيز قدرات مكافحة

التهدية، وضمان الاستدامة من خلال ثقافة فعالة تتعلق بالأمن النووي. وتقدم المملكة المتحدة مشاريع في إطار البرنامج العالمي للأمن النووي مع شركاء دوليين متعددين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإنتربول، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومختلف المنظمات غير الحكومية.

تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي المدني

- 76 - يشارك خبراء المملكة المتحدة بانتظام في المناسبات التي تنظمها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي تضم ممثلين عن 88 بلدا من أجل بناء القدرة على منع الإرهاب النووي وكشفه والتصدي له. وقد تولت المملكة المتحدة، منذ عام 2017، رئاسة الفريق العامل المعني بالكشف عن المواد النووية التابع للمبادرة، ويسرت العديد من عمليات الكشف والتصدي والطب الشرعي أو ساهمت فيها.
- 77 - ويساهم خبراء المملكة المتحدة أيضا في صياغة إرشادات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الفترة بين عامي 2015 و 2019، شارك خبراء الأمن النووي في المملكة المتحدة في بعثات الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية التابعة للوكالة إلى 13 بلدا.

تحقيق عالمية الانضمام إلى الاتفاقيات

- 78 - تمثل الاتفاقية المعدلة بشأن الحماية المادية للمواد النووية أداة حيوية لتوحيد النهج الوطنية إزاء الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. ونحن نستعرض مدى كفاية الاتفاقية المعدلة قبل مؤتمر استعراضها لعام 2022، وسنتبادل الخبرات في مجال التنفيذ مع الشركاء الدوليين.
- 79 - وقد صدقت المملكة المتحدة في عام 2009 على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، متشيا مع الإجراء 45 من خطة العمل لعام 2010. وتوفر الاتفاقية الأساس القانوني للتعاون الدولي من أجل التحقيق مع أولئك المرتبطين بالأعمال الإرهابية التي تنطوي على استخدام مواد مشعة أو أجهزة نووية، وملاحقتهم قضائيا وتسليمهم.
- 80 - ونحن نشط في تشجيع جميع الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية المعدلة بشأن الحماية المادية للمواد النووية في أقرب فرصة ممكنة. وتدعم المملكة المتحدة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الانضمام التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تدعم المبادرة العالمية لفريق الأمان والأمن النووي التابع لمجموعة السبعة، التي تقودها كندا.

تقديم الدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية

- 81 - اضطلعت المملكة المتحدة بدور نشط في المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير 2020. وقد انضمنا إلى جميع الدول الأعضاء في إقرار إعلان وزاري اعترف بأهمية عمل الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء نظم أمن نووي فعالة ومستدامة. ولأول مرة، سلط الإعلان الضوء على دور الأمن النووي في دعم استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. وأبرز الإعلان أيضا أهمية التصدي للتحديات والتحديات الناشئة، وتعزيز التنوع الجنساني.
- 82 - والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر مساهم من الدول الأعضاء في صندوق الأمن النووي الخارج عن الميزانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمكن الوكالة من تقديم خطتها للأمن النووي ومساعدة الدول الأعضاء. وفي عام 2021، أعلنت المملكة المتحدة المساهمة بنحو 1,4 مليون جنيه استرليني لدعم تطوير

مرفق للتدريب والإيضاح في مجال على الأمن النووي في مختبرات سيبرسدورف التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وساهمت المملكة المتحدة أيضا في مشاريع أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك مساهمة بنحو 650 000 جنيه في عام 2018 لصالح تحويل مفاعل البحوث النيجيري لاستخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب وإزالة اليورانيوم العالي التخصيب الأساسي بأساليب آمنة.

83 - وسنواصل حث المزيد من الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الأمن النووي، وتخصيص حصة أكبر من الميزانية العادية للوكالة لدعم أنشطتها في مجال الأمن النووي.

الأمن النووي الدفاعي

84 - تضطلع المملكة المتحدة بمسؤولياتها إزاء حماية موادنا النووية الدفاعية بجدية شديدة. والترتيبات المتعلقة بحصر ومراقبة المواد النووية الدفاعية قوية - وهي تقابل أو تتجاوز الترتيبات المتعلقة بالمواد النووية المدنية - وتستند إلى أفضل الممارسات في مجال التشريعات وفي هذا القطاع في المملكة المتحدة. وتستند المملكة المتحدة في إطارها الأمني إلى مبدأ عدم الوصول غير المرخص به، باعتماد ترتيبات أمنية متكاملة متعددة المستويات، التي هي مصممة لمواجهة طائفة من التهديدات، والتي تظل قيد الاستعراض. وإننا نحتفظ بضوابط أمنية وطنية قوية بشأن الموظفين المسؤولين عن المواد النووية الدفاعية والمعلومات المرتبطة بها أو الذين لديهم إمكانية الوصول إلى تلك المواد والمعلومات. ولدينا أيضا برنامج أنشطة راسخ ومستمر لحماية شبكات الدفاع والمعلومات التي لديها من الوصول إليها بدون إذن وإساءة استخدامها.

الأمان النووي الدفاعي

85 - تأتي سلامة الجمهور وحماية البيئة على رأس أولويات المملكة المتحدة. ونحن نأخذ مسؤولياتنا عن السلامة وحماية البيئة بجدية شديدة، ولدينا تدابير صارمة لضمان أن يعمل برنامجنا وأنشطتنا النووية الدفاعية بأمان. ونحن نلبي المعايير العالية للسلامة وحماية البيئة التي نصت عليها جميع التشريعات المعمول بها. وحيثما تتعارض الترتيبات التشريعية مع أنشطة الدفاع والأمن، وحيثما يتمتع قطاع الدفاع باستثناءات أو إعفاءات من قانون المملكة المتحدة أو بحالات لا يُطبَّق فيها هذا القانون، فإننا نحتفظ بترتيبات تسفر عن نتائج تتسم، إلى الحد المعقول عمليا، على الأقل بجودة تضاهي تلك التي يتطلبها تشريع المملكة المتحدة. وتخضع جميع جوانب البرنامج النووي الدفاعي لعملية ضمان صارمة تشمل الرقابة التنظيمية.

دال - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

86 - تواصل المملكة المتحدة دعم مبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، يمكن للمملكة المتحدة أن تقدم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أعضاء في منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال التوقيع والتصديق على بروتوكول لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

المناطق القائمة

87 - وقعت المملكة المتحدة وصدقت على بروتوكولات لمعاهدات أربع متعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، تمنح ضمانات أمنية سلبية قائمة على المعاهدات لما يقرب من 100 بلد في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)، وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، وأفريقيا (معاهدة بليندابا)، وآسيا

الوسطى (معاهدة سيميبيالاتينسك)، وهو ما يدعم الإجراء 9 من خطة العمل لعام 2010. وفي كل حالة من هذه الحالات، أصدرت المملكة المتحدة إعلانا يتماشى مع ضماناتنا الأمنية السلبية الوطنية. ونحن نؤيد أيضا الإعلانات السياسية الموازية التي اعتمدها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا بشأن وضع ذلك البلد الخالي من الأسلحة النووية.

88 - وكانت المملكة المتحدة على استعداد للتوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة بانكوك المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا منذ عام 2012، مع إصدار إعلان يتماشى مع ضماناتنا الأمنية السلبية الوطنية. غير أن الصعوبات المتعلقة بالتحفظات والإعلانات المقترحة أرجأت التوقيع من قِبَل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وستواصل المملكة المتحدة، بالاقتران مع غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة من أجل إتاحة إمكانية توقيع البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة في المستقبل القريب.

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

89 - نظل ملتزمين التزاما كاملا بالقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط، وبإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. ورأينا الذي نتمسك به منذ زمن طويل، بما يتفق مع المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام 1999⁽¹⁰⁾، هو أن جميع العمليات المتصلة بمنطقة من هذا النوع ينبغي أن تستند إلى توافق في الآراء وإلى ترتيبات تتوصل إليها بحرية جميع دول المنطقة.

90 - وبصفتنا مشاركين في تقديم القرار 1995، فإننا ندرك تماما مسؤولياتنا بموجب ذلك القرار. ونحن لا نزال على استعداد فعليا لدعم وتيسير إجراء حوار إقليمي من جديد يرمي إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة في المنطقة بشأن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر على النحو المبين في خطة العمل لعام 2010.

91 - وقد حضرت المملكة المتحدة المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة في عام 2019، مما يدل على التزامنا بإنشاء المنطقة، بينما أعربنا أيضا عن تحفظاتنا بشأن مصداقية عملية لا تحظى بدعم جميع دول المنطقة.

هاء - مسائل الامتثال وما يتصل به من مسائل وشواغل أخرى

سوريا

92 - يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بتشديد مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور. وقد انقضى أكثر من عشر سنوات منذ أن قضى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن أنشطة سوريا تُشكّل عدم امتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة. ولا يزال عدم امتثال سوريا لضمائم الوكالة يمثل شاعلا خطيرا، وندعو سوريا إلى التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتعلق بموقع دير الزور.

(10) (SUPP) 54/42.A.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

93 - دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى نزع كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأسف لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخذ خطوات مجدية لنزع الأسلحة النووية ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون بروح بناءة والامتناع عن الاستقراوات. وإلى أن تُتخذ هذه الخطوات، يجب أن يستمر التنفيذ الفعال والإنفاذ الصارم للجزاءات.

94 - وتعمل المملكة المتحدة بنشاط من أجل كفالة التنفيذ الشامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينتهك تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية العديد من قرارات مجلس الأمن. ولقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سادس تجربة نووية لها في عام 2017 وواصلت اختبار القذائف التسيارية. وتؤكد تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التهرب من الجزاءات من خلال الأنشطة البحرية وفرق العمل في الخارج، والهجمات الإلكترونية المتزايدة الطموح. وهذا يدل على أهمية استمرار اليقظة الدولية والالتزام بالجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن. ونحن نؤيد بقوة فريق الخبراء ونتعاون معه تعاوناً كاملاً بالإبلاغ عن انتهاكات الجزاءات، وتوفير المعلومات، ومن خلال الاجتماعات الإعلامية الحضرية والافتراضية. وقد قامت المملكة المتحدة بنشر سفن بحرية ملكية وأفراد عسكريين لدعم إنفاذ الجزاءات البحرية، في مناسبات كان آخرها في عام 2021.

95 - ومن أجل التوعية بالأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعزيز المزيد من الامتثال للجزاءات، مولت المملكة المتحدة واستضافت أسبوعاً للامتثال والشفافية في سنغافورة في أيلول/سبتمبر 2019، تضمن يوماً عن إنفاذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى زيادة وعي القطاعين العام والخاص بتلك الأنشطة غير المشروعة، وإلى التشجيع على التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات. وشاركت المملكة المتحدة والولايات المتحدة في استضافة ثلاث مناسبات لتوعية للقطاع الخاص في لندن بمشاركة أصحاب المصلحة من قطاعات التأمين والخدمات المصرفية والنفط وسجل النقل البحري. وفي تموز/يوليه 2020، أصدر مكتب تنفيذ الجزاءات المالية بالمملكة المتحدة التوجيهات البحرية التي توفر التوجيه بشأن الجزاءات المالية للكيانات والأفراد العاملين في قطاع الشحن البحري أو معه. وفي آذار/مارس 2021، أطلع المكتب 52 ولاية قضائية على خبرته في وضع هذه التوجيهات. وفي أيلول/سبتمبر 2021، نشرت المملكة المتحدة تقييمها الوطني الأول للمخاطر المتعلقة بتمويل الانتشار لتسليط الضوء على تهديدات تمويل الانتشار التي تواجه المملكة المتحدة ولتعزيز أطرنا التنظيمية المعنية بالتخفيف من هذه المخاطر⁽¹¹⁾.

96 - وترحب المملكة المتحدة بالتزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضمان استعدادها للقيام بدور أساسي في مجال التحقق في إطار أي اتفاق بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتشجع عودة مفتشي الوكالة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة التوصل إلى اتفاق.

(11) www.gov.uk/government/publications/national-risk-assessment-of-proliferation-financing

واو - المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

إيران

97 - تتمثل أولوية المملكة المتحدة في منع إيران من الحصول على قدرة في مجال الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن تمتلك إيران لجميع التزاماتها وتعهداتها المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وقرار مجلس الأمن 2231، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وقد عملنا بلا كلل لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة ونفذنا التزاماتنا بالكامل. ولا تمتلك إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة منذ تموز/يوليه 2019، وتواصل اتخاذ خطوات تؤدي إلى تطوير قدراتها النووية بشكل دائم ولا رجعة فيه. ولم يسبق لبرنامج إيران النووي أن كان أكثر تقدماً أو إثارة للقلق مما هو عليه اليوم. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2021، انخرطنا في مفاوضات في فيينا لضمان عودة إيران إلى التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وأوقفت إيران المحادثات في 20 حزيران/يونيه. ونحن على استعداد للعودة إلى محادثات فيينا في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق على نحو عاجل.

98 - وتؤيد المملكة المتحدة ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير التحقق والرصد المهنيين وغير المنحازين والقويين لبرنامج إيران النووي. ونأسف بشدة للخطوات التي اتخذتها إيران للحد بشكل كبير من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوصول والإشراف اعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة، بما في ذلك في جميع المسائل المتعلقة بتحققها من الضمانات على نحو منفصل. وتواصل المملكة المتحدة، بوصفها عضواً نشطاً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التأكيد على أهمية استقلال الوكالة وخبرتها التقنية.

99 - وقدمت المملكة المتحدة، منذ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ما يزيد عن 3 ملايين جنيه استرليني لدعم الأعمال التي تضطلع بها الوكالة في مجال التحقق تنفيذاً للاتفاق. وأيدت المملكة المتحدة أيضاً تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال منصب الرئاسة المشارك لمشروع تحديث مفاعل أراك الذي تشغله منذ أيار/مايو 2018، لتحويل مفاعل الماء الثقيل في أراك إلى مفاعل بحثي ذي تصميم غير ذي صلة بالانتشار.

100 - والمملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء برنامج إيران للقذائف التسيارية وإزاء قيامها بنقل الصواريخ إلى جماعات مسلحة في المنطقة على نحو مزعزع للاستقرار. ويدعو قرار مجلس الأمن 2231 (2015) إيران إلى الامتناع عن أي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لغرض إيصال الأسلحة النووية. وقد أقرت إيران، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2231 (2015) عمليات إطلاق مختلفة باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تتعارض وهذا القرار، بما في ذلك تحت رعاية برنامجها الفضائي. ويجب على إيران أن تمتلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تطوير ونشر برنامجها المتعلق بالقذائف.

الشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

101 - تقدم المملكة المتحدة إسهاما كبيرا في الشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار مواد وأسلحة الدمار الشامل. وفي الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2020، التزمت المملكة المتحدة بمبلغ يفوق 350 مليون جنيه استرليني لتمويل مشاريع الشراكة العالمية.

102 - وتترأس المملكة المتحدة الشراكة العالمية كجزء من رئاستنا لمجموعة الدول السبع في عام 2021. وتشمل مبادرات المملكة المتحدة وألوياتها لعام 2021 ما يلي: الأمن النووي؛ وتنشيط المناقشات بشأن المخاطر التي تشكلها المخزونات المدنية من اليورانيوم العالي التخصيب على الصعيد العالمي؛ وتسليط الضوء على خفض اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد على مستوى السياسات؛ ودراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على القدرة على المجابهة وتقييم الكيفية التي يمكن بها للأنشطة البرنامجية أن تساعد في معالجة الدروس المستفادة من كوفيد-19؛ وتقييم فعالية الأنشطة البرنامجية خلال القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة للبرامج المستقبلية.

103 - وفي ظل رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الدول السبع، ترأسنا فريق المديرين المعني بعدم الانتشار التابع لمجموعة الدول السبع. ونشر فريق المديرين المعني بعدم الانتشار التابع لمجموعة الدول السبع بيانه في نيسان/أبريل 2021، والذي يتضمن جهودنا المشتركة بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بعدم الانتشار ويعالج مجموعة من القضايا النووية⁽¹²⁾.

نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا

104 - يسعى نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا إلى وقف انتشار المعارف والمهارات من البرامج الأكاديمية التي يمكن استخدامها في نشر التكنولوجيا العسكرية التقليدية المتقدمة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

105 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وسعت المملكة المتحدة نطاق اختصاص نظام إقرار الدراسات الأكاديمية في مجال التكنولوجيا ليشمل التكنولوجيات العسكرية التقليدية المتقدمة. وتم توسيع نطاق هذا النظام أكثر في أيار/مايو 2021 ليشمل جميع الباحثين في هذه المواضيع الحساسة بشأن الانتشار.

106 - ويقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية التزام بالامتثال لشروط منح تأشيرات الدخول إلى المملكة المتحدة. فالحصول على شهادة بموجب النظام المذكور شرط بالنسبة لجميع الطلاب الذين يتقدمون للحصول على تأشيرات للدراسة ولإجراء دراسات عليا أو بحوث في بعض مواضيع محددة.

زاي - الخلاصة

107 - يُشكّل عدم الانتشار جزءاً لا يتجزأ من الأمن والرخاء في جميع أنحاء العالم. فهو يساعد على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي، ويقلل من التهديدات التي يتعرض لها المجتمع الدولي، ويسهل التجارة الآمنة. وستواصل المملكة المتحدة مناصرة عدم الانتشار بوصفه عنصراً حاسماً في الأمن الدولي

(12) www.gov.uk/government/publications/g7-non-proliferation-directors-group-statement-19-april-2021

www.gov.uk/government/publications/g7-non-proliferation-directors-group-statement-19-april-2021

وستواصل العمل مع الشركاء الدوليين لمواجهة التهديدات وتعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار لمكافحة الضغوط المتزايدة.

ثالثاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

108 - يؤدي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلق بالنقل الآمن والمأمون للتكنولوجيات النووية السلمية دوراً أساسياً في التنمية العالمية. وتسهم الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مجالات من بينها الصحة البشرية، والحصول على الغذاء والماء، والطاقة النظيفة، والبيئة.

109 - وما فتئت المملكة المتحدة، منذ وقت طويل، تدعو إلى استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية. ونحن ملتزمون بضمان استفادة البلدان الأخرى من خبرات المملكة المتحدة وتجاربها من خلال مشاركتنا الكاملة في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن تقديم الدعم المالي لجهود من قبيل برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. ويتيح المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة للاحتفال بالنجاحات التي تحققت في استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية، ولننظر أيضاً في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على هذه الفوائد، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

ألف - تعزيز الاستخدامات السلمية

الصناعة النووية المدنية

110 - تتسم الصناعة النووية المدنية في المملكة المتحدة بالتكامل على الصعيد الدولي وتعمل على مدار دورة الحياة النووية بأكملها. وتوفر هذه الصناعة في المملكة المتحدة المرافق والخدمات اللازمة لتخصيب النظائر والتحول الكيميائي وإنتاج الوقود وتوليد الطاقة ووقف التشغيل وإدارة النفايات وإجراء البحوث. ويوجد في المملكة المتحدة 30 موقعاً نووياً مدنياً مرخصاً تشمل المحطات النووية لتوليد الكهرباء (التي تضم أسطولا يتألف من 13 مفاعلاً)، ومرافق دورة الوقود، ومواقع إدارة النفايات، ومواقع وقف التشغيل.

111 - وسيظل للطاقة النووية دور حاسم توديه في تعدد مصادر الطاقة في المملكة المتحدة، إذ نسعى إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. والطاقة النووية مطلوبة لإكمال توليد الطاقة المتجددة المتغيرة من أجل كفاءة إرساء نظام خفيض الكربون ذي تكلفة منخفضة ومستقر وموثوق به بحلول عام 2050. فهي التكنولوجيا الوحيدة التي أثبتت فعاليتها في الوقت الراهن والتي يمكن نشرها على نطاق واسع بما فيه الكفاية لتوفير الطاقة المنخفضة الكربون بصورة مستمرة.

112 - والمملكة المتحدة ملتزمة بقوة بالشفافية في ما يتعلق بالمسائل النووية المدنية. وإننا نعقد بصفة منتظمة منتدى للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمجال النووي، يقوم خلاله أفراد من الجمهور والمنظمات غير الحكومية بطرح اعتراضات بناء بشأن المسائل ذات الصلة.

الكتاب الأبيض للطاقة

113 - نشرت المملكة المتحدة كتاباً أبيض للطاقة في كانون الأول/ديسمبر 2020⁽¹³⁾. ويستند الكتاب إلى خطة النقاط العشر لرئيس الوزراء من أجل ثورة صناعية خضراء، التي تضمنت التزاماً بتنفيذ مشاريع نووية جديدة واسعة النطاق وتكنولوجيات نووية متقدمة على السواء، مع استثمار مبلغ 525 مليون جنيه استرليني في القطاع النووي.

114 - ونحن ملتزمون بتحويل نظام الطاقة لدينا، ومواصلة الجهود المبذولة لإنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتوجيه المنازل والشركات نحو حلول الطاقة النظيفة. ويوضح الكتاب الأبيض أن الطاقة النووية لا تزال مصدراً هاماً ثبتت جدواه من مصادر الكهرباء النظيفة الموثوقة، ويتضمن برنامجاً رئيسياً للاستثمار في الطاقة النووية. وتسعى المملكة المتحدة إلى إنشاء محطات نووية واسعة النطاق، وتنتظر أيضاً، في الوقت ذاته، إلى مستقبل الطاقة النووية في المملكة المتحدة من خلال زيادة الاستثمار في المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة.

اتفاق القطاع النووي

115 - يتيح اتفاق القطاع النووي للمملكة المتحدة⁽¹⁴⁾، الذي أُطلق في حزيران/يونيه 2018، لحكومة المملكة المتحدة وقطاع الصناعة أن يعملوا في إطار شراكة من أجل تعزيز السلامة وتطوير قوة عاملة نابضة بالحياة في المستقبل، تكون في طليعة أنشطة الابتكار النووي. وبحلول عام 2030، يلتزم القطاع بتحقيق تخفيض بنسبة 30 في المائة في تكلفة مشاريع البناء الجديدة، ووفورات بنسبة 20 في المائة في تكلفة وقف التشغيل مقارنة بالتقديرات الحالية، ومشاركة النساء في القوة العاملة في المجال النووي بنسبة 40 في المائة، ومكاسب قدرها بليون جنيه استرليني في العقود المحلية والدولية.

116 - ويجري بالفعل إحراز تقدم بصورة جيدة في تحقيق جميع أهداف الاتفاق، بما في ذلك ما يلي:

- في حزيران/يونيه 2019، نشرت وكالة الطاقة النووية في المملكة المتحدة الاستعراض الوطني المشترك بشأن وقف التشغيل وإدارة النفايات، بغرض تجميع كافة خطط المملكة المتحدة في مجال وقف التشغيل وإدارة النفايات.
- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وتموز/يوليه 2020، قُدم العديد من المنح في مجال البحث والتطوير لتعزيز الابتكار في المجال النووي. ويشمل ذلك المنح المقدمة في إطار برنامج المملكة المتحدة للتصنيع المتطور والمواد، وإرساء العرض الأولي بشأن التحدي المتمثل في خفض تكلفة الطاقة النووية.
- في كانون الأول/ديسمبر 2019، أطلق الفريق المعني باستراتيجية المهارات النووية في المملكة المتحدة، بالتعاون مع المنظمة المعنية بمشاركة المرأة في المجال النووي في المملكة المتحدة، خريطة طريق القطاع النووي بشأن المسائل الجنسانية والالتزام المتعلق بالمسائل الجنسانية في القطاع النووي. وخريطة الطريق مشفوعة بإعلان التزام أرباب العمل والأفراد بالتعهد بدعم هدف

(13) www.gov.uk/government/publications/energy-white-paper-powering-our-net-zero-future

(14) www.gov.uk/government/publications/nuclear-sector-deal

اتفاق القطاع النووي المتمثل في الالتزام بأن تشكل النساء 40 في المائة من القوة العاملة بحلول عام 2030.

تقاسم تجارب المملكة المتحدة وخبراتها

117 - تطلّع المملكة المتحدة بدور نشط في المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك من خلال الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، ومبادرة الابتكار النووي: مستقبل الطاقة النظيفة، ووكالة الطاقة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

118 - ونحن ندعم المهنيين في المجال النووي في المملكة المتحدة بصفة منتظمة للعمل مع أفرقة ومنتديات الخبراء هذه، ونشجع مؤسسات المملكة المتحدة الأكاديمية على المشاركة في الشبكات المتعددة الأطراف التي تسهل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية. فعلى سبيل المثال، تم تحديد المختبر النووي الوطني ومعهد الأمن الغذائي العالمي في المملكة المتحدة كمركزين متعاونين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2020. وستؤدي الشراكة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمختبر النووي الوطني إلى تطوير الوقود النووي والتكنولوجيات النووية في المستقبل، في حين سيؤدي تعاون الوكالة مع معهد الأمن الغذائي العالمي إلى النهوض بخطة الأمن الغذائي العالمي، باستخدام تقنيات التحليل النووي للكشف عن تلوث والأعلاف والأغذية والغش فيها. ويدعم هذا العمل الإجراءين 48 و 49 من خطة العمل لعام 2010.

نهج اتفاقات التعاون النووي

119 - تترك المملكة المتحدة الدور الهام الذي يتعين أن تؤديه اتفاقات التعاون النووي في تشجيع التعاون بين البلدان الشريكة، حيث تروج هذه الاتفاقات لتطبيق معايير عالية من الأمان والأمن والضمانات وعدم الانتشار، مع إرساء إطار للتعاون. ونحن نقوم باستعراض جميع اتفاقات التعاون النووي التي ننظر فيها بانتظام، وننظر بهمة في إبرام اتفاقات للتعاون النووي مع شركاء آخرين، حيثما كان إبرام مثل هذه الاتفاقات يعود بالمنفعة المتبادلة. ونكفل أن تجسد جميع اتفاقاتنا للتعاون النووي التزامنا القوي بعدم الانتشار.

توسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية

120 - تلتزم المملكة المتحدة بدعم البلدان، لا سيما الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، للاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية وتوسيع نطاق الوصول إلى هذه التكنولوجيات. وتؤدي الطاقة النووية والتكنولوجيات النووية دوراً رئيسياً في التصدي للتحديات العالمية، بدءاً من علاج أمراض مثل السرطان، وصولاً إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

121 - وتسهم المملكة المتحدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العاشر من خلال دعم المشاورات مع الدول الأطراف بشأن توسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية. وفهم التحديات التي تعترض سبيل الوصول إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية هو أمر أساسي للتصدي لها. وشاركت المملكة المتحدة في حلقتي العمل الأوليتين اللتين عقدتا في أبوجا، نيجيريا، في كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي ماغاليسبورغ، جنوب أفريقيا، في شباط/فبراير 2020. واستمرت هذه المشاركة افتراضياً في عام 2021 من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التي تتناول بصورة أعمق تطبيقات محددة للتكنولوجيات النووية في مجالي العلاج الإشعاعي والأمن الغذائي، وحلقات عمل إقليمية لمنطقتي

جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وشارك في تلك الحلقات أخصائون في مجال الاستخدامات السلمية، وجرى خلالها النظر في التحديات المحددة التي يواجهونها في الوصول إلى الاستخدامات السلمية وتطبيقها، وكذلك النظر في حلول محتملة وتغييرات ذات مغزى للتصدي لهذه التحديات. واستضافنا في أواخر آب/أغسطس 2021 منتدى افتراضياً لاستعراض نتائج هذه الاجتماعات والنظر في الخطوات التي يمكن أن توافق عليها الدول الأطراف لمعالجة المسائل المثارة. وجاء المشاركون من مجموعة من البلدان والمناطق، ومن المؤسسات الإقليمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطرحوا طائفة واسعة من التجارب والآراء. وتشمل الخطوات التالية النظر في جوانب مقترح قد تنظر الدول الأطراف في تقديمه إلى المؤتمر الاستعراضي.

تغير المناخ

122 - تعرب المملكة المتحدة، باعتبارها أول اقتصاد رئيسي في العالم يسئ قوانين تهدف إلى إنهاء مساهمتنا في الاحترار العالمي بحلول عام 2050 - الالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لدينا إلى مستوى الصفر - عن التزامها بالتصدي لآفة تغير المناخ.

123 - ويُعدُّ آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - الذي يُظهر الأثر الذي يحدثه البشر على كوكبنا - بمثابة جرس إنذار يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وجذرية الآن لحماية الأرض من أجل الأجيال القادمة. وستكون الطاقة النووية الآمنة والمأمونة عنصراً هاماً في خططنا الرامية للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، وتتيح الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فرصة هامة لتسليط الضوء على الدور الذي يتعين أن تؤديه التكنولوجيات النووية في التصدي لتغير المناخ.

124 - وفي نهاية عام 2020، حددت خطة النقاط العشر لرئيس وزراء المملكة المتحدة هدف المملكة المتحدة المتمثل في الموافقة على محطة نووية أخرى واسعة النطاق على الأقل لتوليد الكهرباء بحلول عام 2024. وتضمنت الخطة أيضاً التزاماً بمبلغ 385 مليون جنيه استرليني لإطلاق العنان لفرص الحصول على التكنولوجيات النووية المتقدمة.

125 - ومن الضروري أن يفهم الجمهور وصانعو السياسات إسهام التكنولوجيات النووية في رصد تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه فهماً أفضل، حتى يتسنى استخدام هذه التكنولوجيات بكامل إمكاناتها. وتدعم المملكة المتحدة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبحث في هذه التكنولوجيات وتطويرها وتطبيقها من خلال انتداب خبير وطني يساعد على تطوير وزيادة جهود التوعية بعمل الوكالة في مجال تغير المناخ.

126 - وألقى رئيس الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ألوك شارما، كلمة رئيسية أمام المنتدى العلمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر 2020، مشدداً على دور الطاقة النووية في الانتقال إلى الطاقة النظيفة. وسلط الضوء أيضاً على ما تنطوي عليه التكنولوجيات النووية من إمكانات تتيح خفض انبعاثات الكربون خارج قطاع الكهرباء، وعلى دور الابتكار في المساعدة على تحقيق إمكانات الطاقة النووية للحد من الانبعاثات العالمية.

باء - تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الوكالة

127 - تدعم المملكة المتحدة بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالي التطبيقات النووية والتعاون التقني. ويوفر برنامج التعاون التقني الدعم اللازم لتمكين البلدان من الاستفادة من استخدام التكنولوجيات النووية بطريقة آمنة ومأمونة وفعالة.

128 - ومن المهم أن تتوافر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة بالقدرة على التمويل. ونحن ندفع مساهماتنا في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي حينها كل عام، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ومنذ عام 2015، بلغت مساهمات المملكة المتحدة في الصندوق ما يزيد على ثلاثة ملايين جنيه استرليني. وما فتئت المملكة المتحدة تعمل أيضا مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الوكالة على مدى عدة سنوات للتوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تحسينات على آلية الحسابات الواجبة الدفع، التي تشجع جميع الدول الأعضاء على سداد الاشتراكات في الصندوق بالكامل وفي حينها. ونقدم أيضا بانتظام مساهمات خارجة عن الميزانية لمشاريع برنامج التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية.

129 - وتستخدم مساهمات المملكة المتحدة الخارجة عن الميزانية في برنامج التعاون التقني لمواصلة توسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية وإفادة البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم في المقام الأول. ونشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الآخرين على إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا في الاستفادة من المشاريع أو البحوث التي تقدم المملكة المتحدة التمويل لها.

130 - ونواصل توفير الخبرات التقنية وإمكانية الوصول إلى معاهدنا البحثية الرائدة على نطاق العالم لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعمالها في مجالي البحث والتطوير. وتعمل مؤسسات المملكة المتحدة حاليا في أكثر من 30 مشروعا بحثيا منسقا تغطي المسائل البيئية ومجالات الموارد المائية والصحة البشرية والبحوث الطبية والأغذية والزراعة. وسنواصل العمل مع الوكالة لتحديد مزيد من المجالات التي يمكن فيها تسخير ما توفره المملكة المتحدة من خبرات ودعم للنهوض بتطوير الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وتدعم هذه الجهود الإجراءات 52 و 53 و 54 و 55 من خطة العمل لعام 2010.

جيم - الأمان النووي المدني والمسؤولية النووية المدنية

الأمان النووي المدني

131 - تلتزم المملكة المتحدة بتحقيق مستويات عالية من الأمان النووي، والوفاء بواجباتنا كطرف متعاقد في الصكوك الدولية المتعلقة بالأمان النووي مثل اتفاقية الأمان النووي. وتدعو المملكة المتحدة بصورة روتينية إلى إجراء استعراضات أقران دولية موجهة إلى الداخل بشأن الأمان النووي، من قبيل خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وفريق استعراض الأمان التشغيلي، لتعزيز إطار الأمان الخاص بها ولتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الأطراف الدولية.

132 - وشاركت المملكة المتحدة في الاجتماع الاستعراضي السادس للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، المعقد في أيار/مايو 2018. ومن خلال عملية استعراض الأقران، أشادت مجموعة بلدان المملكة المتحدة بتصنيف المملكة وفقا للتسلسل الهرمي للنفايات بوصفها من مجالات "الأداء الجيد"، وهو أعلى تقدير ممكن بالنسبة للاتفاقية. ونشرت

المملكة المتحدة، في تموز/يوليه 2021، التقرير الوطني السابع عن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

المسؤولية النووية المدنية

133 - المملكة المتحدة طرف متعاقد في اتفاقية باريس واتفاقية بروكسل التكميلية بشأن المسؤولية النووية قبل الغير. وتتص هاتان الاتفاقيتان على تقديم تعويضات ملائمة للجمهور عن الأضرار الناجمة عن أي عارض نووي، ولا تلقي في الوقت ذاته بععب مسؤولية لا يطاق على الصناعة النووية.

134 - وقد أنفق على إدخال تغييرات على الاتفاقيتين في شكل بروتوكولي عام 2004 الملحقين باتفاقية باريس واتفاقية بروكسل التكميلية. وبمجرد التصديق على البروتوكولين، ستؤدي تلك التغييرات إلى تحديث النظام القائم بما يكفل إتاحة مزيد من التعويضات، في حالة وقوع عارض، لعدد أكبر من المدّعين فيما يتعلق بطائفة أوسع من الأضرار وعلى مدى فترة أطول. ومن المتوقع أن تصادق الأطراف المتعاقدة على بروتوكولي عام 2004 في 1 كانون الثاني/يناير 2022.

135 - وينفذ نظام المسؤولية في اتفاقيتي باريس وبروكسل محلياً من خلال قانون المنشآت النووية لعام 1965⁽¹⁵⁾، الذي عدّل بأثر لاحق بالأمر الصادر في عام 2016 بشأن المنشآت النووية (المسؤولية عن الأضرار)⁽¹⁶⁾ ليعكس التغييرات المتفق عليها في بروتوكولي عام 2004. وسيؤدي التصديق على البروتوكولين إلى دخول الأمر الصادر في عام 2016 حيز النفاذ.

التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها

136 - تلتزم المملكة المتحدة بتوفير ما يلزم من تطمينات للجمهور على الصعيد العالمي بأن المملكة المتحدة والدول الأخرى تستخدم التكنولوجيات النووية بمسؤولية وتلتزم بضمان السلامة العامة. ونسعى باستمرار إلى تحسين تأهبنا لحالات الطوارئ ومتطلبات الاستجابة لها وإدماج أفضل الممارسات الدولية.

137 - وأصدرت اللوائح المتعلقة بالإشعاع (التأهب لحالات الطوارئ والإعلام) لعام 2019⁽¹⁷⁾ واللوائح المتعلقة بنقل البضائع الخطرة (التعديل) لعام 2019 في آذار/مارس 2019⁽¹⁸⁾. وتتطلب اللوائح المتعلقة بالإشعاع لعام 2019 واللوائح المتعلقة بنقل البضائع الخطرة تحديد جميع المخاطر التي يمكن أن تتسبب في وقوع حالة طوارئ إشعاعية في موقع نووي مدني أو أثناء النقل النووي المدني (بالطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية) وتقييم عواقب تلك المخاطر ووضع ترتيبات طوارئ متناسبة. وخلصت بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التي أوفدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2019⁽¹⁹⁾ إلى أن "تشريعات المملكة المتحدة في مجال التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها تتسم بالشمول وتوفر إطاراً تنظيمياً متماسكاً ومتسقاً بالنسبة لجميع المرافق والأنشطة".

(15) www.legislation.gov.uk/ukpga/1965/57

(16) www.legislation.gov.uk/uksi/2016/562/contents/made

(17) www.legislation.gov.uk/uksi/2019/703/contents/made

(18) www.legislation.gov.uk/uksi/2019/598/contents/made

(19) www.gov.uk/government/publications/nuclear-and-radiological-safety-review-of-the-uk-framework-2019

138 - والمملكة المتحدة طرف أيضا في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تجسد الالتزام بتقديم المساعدة للدول الأخرى في حالة وقوع حوادث نووية وحالات طوارئ نووية. ومن بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، التي تلتزم المملكة المتحدة بموجبها بتبادل المعلومات مع المجتمع الدولي في حالة وقوع حادث نووي أو إشعاعي داخل نطاق ولاية المملكة المتحدة وقد يؤثر على دول أخرى، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، التي وافقت المملكة المتحدة بموجبها على إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمساعدة التي يمكن تقديمها في حالة وقوع حادث في بلد آخر.

بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة

139 - في تشرين الأول/أكتوبر 2019، استضافت المملكة المتحدة بعثة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة أوفدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت هذه أول بعثة كاملة النطاق في المملكة المتحدة تغطي جميع جوانب الأمان الإشعاعي والأمان النووي المدني. واستضافت المملكة المتحدة في السابق عددا من البعثات ذات "النطاق الجزئي" التي ركزت على مجالات محددة للأمان النووي.

140 - وخلص فريق خبراء الاستعراض إلى أن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز إطارها التنظيمي المتعلق بالنفائات النووية والإشعاعية والمشعة وسلامة النقل. وتمشيا مع نهج استعراضات الأقران المتبع في خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، قدمت بعثة الاستعراضات توصيات إلى المملكة المتحدة لتعزيز إطار الأمان الخاص بها.

141 - ونعمل على معالجة النتائج التي توصل إليها فريق البعثة من خلال الفريق المعني بالسلامة الإشعاعية الذي ترأسه الحكومة والفريق العامل المعني بالسلامة الإشعاعية. ونتطلع إلى الترحيب ببعثة متابعة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام 2024.

دال - المسائل الأخرى ذات الصلة

الأمن النووي المدني

142 - لدى المملكة المتحدة نظام قوي للأمن في مجال الصناعة النووية المدنية، تتفد من خلاله التزاماتها بموجب المعاهدات وتراعي إرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي وغيرها من الصكوك ذات الصلة. وتوضع الترتيبات الأمنية بالاستناد إلى مبادئ النهج المتدرج ونهج الحواجز المتعددة، وتخضع للاستعراض الدائم لضمان تصديها للمخاطر الأمنية القائمة والناشئة.

نظام الأمن النووي المدني

143 - يأخذ مكتب الرقابة النووية لدى تنظيم الأمن النووي المدني بنهج يركز على النتائج ويتضمنه المنشور الصادر في آذار/مارس 2017 بشأن توجيهات المكتب المتعلقة بمبادئ تقييم الأمن. ويتيح هذا النهج للمواقع النووية المدنية مجالا أوسع لتطوير حلول أمنية مبتكرة تتماشى مع احتياجات أعمالها. وتوفر مبادئ تقييم الأمن أيضا إطارا معززا للأمن السيبراني يتعين الاستناد إليه لإثبات فعالية ترتيبات الصناعة النووية. ويدعم هذا العمل الإجراء 60 من خطة العمل لعام 2010.

المعلومات النووية والأمن السيبراني

144 - ترى المملكة المتحدة أن الأمن السيبراني يتطلب قدراً أكبر من الاهتمام العالمي، وتتولى قيادة الجهود الرامية إلى تأمين المعلومات النووية الحساسة على الصعيدين المحلي والدولي، ضمن إطار مؤتمرات قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

145 - وفي عام 2017، نشرت المملكة المتحدة استراتيجية للأمن السيبراني للقطاع النووي المدني. وحددت هذه الاستراتيجية التدابير التي يجري اتخاذها لتمكين قطاعنا النووي من التصدي للتهديدات السيبرانية والتعافي منها. وتتضمن الخطة الخمسية للاستراتيجية تفاصيل النتائج المرجوة، حيث تكون الصناعة أكثر استعداداً لفهم ومعالجة مسألة الأمن السيبراني. ويهدف هذا النهج إلى كفالة أن يتبع القطاع النووي المدني بالمملكة المتحدة نهجاً ناضجاً في فهم التهديدات السيبرانية وأنه يوفر حلولاً تركز على النتائج. ويجري حالياً وضع الاستراتيجية التي ستخلف هذه الاستراتيجية.

أنشطة الكشف وأمن المصادر المشعة

146 - تقدر المملكة المتحدة قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحوادث والانتاج غير المشروع بوصفها أداة حيوية للبلدان لإخطار بعضها البعض وتبادل المعلومات فيما بينها بشأن المواد النووية والإشعاعية التي تُفقد أو تُكتشف خارج نطاق الرقابة التنظيمية. وقد أخطرتنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدة حوادث منذ عام 2015 عن طريق قاعدة البيانات، ونقوم بصفة منتظمة بتعميم تقرير عن الحوادث التي تقع في جميع أنحاء العالم لضمان الوعي بالمخاطر والاتجاهات الأمنية.

147 - وفي إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز الأمن، مع الحفاظ على إمكانية الحصول على فوائد التكنولوجيا الإشعاعية، تضطلع المملكة المتحدة بأعمال تهدف إلى الاستعاضة عن أجهزة أشعة السيزيوم المستخدمة في قطاعي الصحة والبحوث لدينا ببدائل تكنولوجية أكثر أماناً، والحد من الطلب على هذه المصادر المشعة في المستقبل، حيثما أمكن ذلك.

الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية

148 - في شباط/فبراير 2016، أصبحت المملكة المتحدة أول دولة حائزة للأسلحة النووية تستضيف بعثة أولية للخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية لإجراء استعراض الأقران في مجال الأمن، أنجزت مهامها في عام 2011، وبعثة متابعة في عام 2016. وأجرت هاتان البعثتان استعراضات على الصعيد الوطني لإطار المملكة المتحدة القانوني والتنظيمي للأمن النووي المدني، فضلاً عن استعراض للتدابير والإجراءات الأمنية المتبعة لتنفيذ هذا الإطار في المرافق وفي أثناء النقل. وفي أعقاب ذلك، قامت المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بتمويل واستضافة الحلقة الدراسية الدولية الثانية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المستقاة من الاضطلاع ببعثتي الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في لندن.

هاء - الخلاصة

149 - استفادت المملكة المتحدة استفادة كبيرة من الوصول إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتؤدي الطاقة النووية دوراً رئيسياً في خفض انبعاثات الكربون في مجال الكهرباء، بما يدعم طموحاتنا

للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر من خلال محطات توليد الكهرباء الواسعة النطاق، وفي المستقبل من خلال تقنيات جديدة مبتكرة مثل المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة.

150 - ونحن ملتزمون بتقاسم خبراتنا مع الدول الأطراف الأخرى في تطبيق معاييرنا العالية للأمان والأمن النوويين والضمانات النووية، مع كفاية أن تتمكن جميع البلدان من الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيات النووية السلمية في مجالات الطاقة والصحة والتنمية.